مجلة المختار للعلوم الإنسانية 39 (4): 1199-1209، 2021

Research Article

Open Access

صيانة الحقوق والحريات للإنسان على ضوء نظرية الأمن

إيمان بغدادي

كلية الحقوق، جامعة قسنطينة

Doi: https://doi.org/10.54172/6cytmk05

المستخلص: كان يرتكز مفهوم الأمن على حماية أمن الدولة القومية، من الأخطار الداخلية والخارجية بإستخدام القوة العسكرية، وبظهور التهديدات الجديدة كالفقر والجهل والكوارث الطبيعية وغيرها، وهاته الأخطار تعالج فقط بمفهوم أمن شامل، يرتكز على الإنسان كونه الأساس في تحقيق أمن الدولة، إذ أن كل حق من حقوق الإنسان تتطلب ممارسته هامش من الحرية، فالاهتمام بحرية الإنسان لم يعد مقصورا على ما تتضمنه مختلف الدساتير الوطنية للدول، إنما أصبح شأنا عالميا مكرسا ضمن إتفاقيات ومواثيق دولية، فحرية الإنسان تعتبر حق من حقوق الإنسان، وحماية حرية الإنسان يعتبر التزام دولي، فهناك ضرورة وأهمية لتواجد الأمن السياسي هنا ضمن منظومة حقوق الإنسان، والأمن الإنساني باعتباره يتناول قضيتين رئيسيتين، قضية الحقوق والواجبات وطبيعة ونطاق سيادة الدولة التي تستهدف فيها المؤسسات حماية هذه الحقوق، كما يتضمن تلك العلاقة بين الدولة والمواطنين من خلال حماية حقوقهم وحرياتهم من الانتهاك.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الأمن الإنساني، الأمن السياسي، الحقوق؛ الحريات، الإنسان، الدولة.

Protecting human rights and freedoms in light of the theory of security

Eman Baghdadi

Faculty of Law, Kustantina University

Abstract: The concept of security was based on protecting the security of the nation-state, from internal and external dangers by using military force, and the emergence of new threats such as poverty, ignorance, natural disasters and others, and these dangers are dealt only with a comprehensive security concept, based on the human being the basis for achieving state security, as every right is The exercise of human rights requires a margin of freedom. Concern about human freedom is no longer limited to what is contained in the various national constitutions of states. Rather, it has become a global affair enshrined in international agreements and charters. Human freedom is considered a human right, and protecting human freedom is considered an international obligation, and there is a necessity and importance. The presence of political security here within the human rights system, and human security as it deals with two main issues, the issue of rights and duties and the nature and scope of state sovereignty in which institutions aim to protect these rights, and it also includes that relationship between the state and citizens by protecting their rights and freedoms from violation.

Keywords: Security, Human security, political security, Rights, Freedoms, Human, Country.

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

المقدمة

ان الأمن هو أحد الحاجات الرئيسية للإنسان والتي لا يستطيع العيش بدونها، فهي لا تقل أهمية عن باقي الحقوق والحريات، بل هي تتفوق عليها فقد وجد الإنسان نفسه منذ اليوم الأول لحياته أنه بحاجة إلى الأمن والأمان لممارسة حرياته واكتساب حقوقه، الأمن مسألة هامة في حياة الدول والشعوب والأفراد والمؤسسات، فخلال الحرب الباردة تم طرح مفهوم الأمن الإنساني ضمن اعمال وتقارير بعض اللجان المستقلة المعنية بدراسة الأمن والتنمية، ومن بينها اللجنة المستقلة لقضايا نزع السلاح والأمن، حيث ركزت على قضايا الأمن الإنساني المتمثلة في الفقر، الإنفاق المتزايد على السلاح، غياب العدالة التوزيعية، الحرمان الإقتصادي وغيرها، لذلك برز مفهوم الأمن الإنساني كنتاج لمجموعة من التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة كمفهوم جديد يرتكز بالأساس على صون كرامة الإنسان كمحاولة لتغيير ظواهر من التهديد الأمني، لم يكن من الممكن التعامل معها وفقا للادبيات التقليدية لمفهوم الأمن، ولقد تولت زمام المبادرة في مجال دعم مفهوم الأمن الإنساني على الصعيد الدولي دولتان؛ اليابان وكندا، فالاهتمام بحرية الإنسان لم يعد مقصورا على ما تتضمنه الدساتير الوطنية ولكن هو موضوع عالمي، مكرسا ضمن معاهدات واتفاقيات دولية، وقد جاءت حرية الإنسان المكفولة دوليا معبرة عن طموحات مختلف الشعوب، وهو ما جعلها تأخذ صورة الحق المستقل بذاته من جهة وهامش الحرية الموجود في مختلف الحقوق الأخرى، وكل ذلك يكون بوجود الأمن السياسي الذي قد يساهم إلى حد كبير في القضاء على الخوف ومسبباته، بتحقيق الحماية الفعلية لحقوق الإنسان، وبترسيخ دعائم الدولة القانونية بتجسيده كحق ليكون دعامة لبناء الأمن الإنساني، وبقدر ما يحرر الشعب في السيادة الشعبية من الخوف والمهانة والفقر وتحريره من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بقدر ما يستوفي المواطن حقوقه الأساسية، كما يستوفي باقي المواطنين بالدولة، الشروط التي تؤهلهم لطرق باب الوحدة الإنسانية، وبتحقيق كل الشعب لمقاصد حقوقه الأساسية، يكون قد استكمل وجوده الإنساني الداخلي، الذي هو في حد ذاته المدخل الحقيقي للانتساب للوحدة الإنسانية، القائمة على فكرة الترابط والتكامل بين جميع الحقوق باختلاف أنواعها.

والسؤال الذي يطرح نفسه: إلى أي مدى يمكن أن يكون الأمن الإنساني والسياسي ضمانة لصيانة الحقوق والحريات للإنسان بالمجتمع؟

أولا: مفهوم الأمن في إطار حماية الحقوق والحريات للإنسان

هو ذلك الظرف الضروري لنمو الحياة الاجتماعية وازدهارها، وهو الشرط الأساسي لنجاح آي وجه من أوجه النشاط البشري، وهو من الضروريات لحفظ كيان الدولة واستقلالها [1]، حيث جاء استخدام الأمن في صيغته الأولى كمرادف لحماية وبقاء الوحدة السياسية المتمثلة في الدولة هاته الأخيرة التي تبذل جهود لتأمين وجودها في مواجهة التهديدات العسكرية للدول المنافسة، ثم انتقل مفهوم الأمن نحو الفواغل الأمنية غير الدول، مثل الأفراد والمجتمع والقطاعات الأمنية غير العسكرية مثل الإقتصادية والمجتمعية والبيئية، أي وجود تهديدات ليست موضوعية فبامكان الجانب الإجتماعي مثلا أو البيئي أن يشكل تهديدا لبقاء الدولة بقدر ما تشكله القوى العسكرية للدول الأخرى، حيث ترى المجتمعات أن هويتها مهددة من طرف العديد من الظواهر مثل: العولمة وتدفقات الهجرة ...إلخ [2].

ويعرف التقرير الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD لسنة 1994 حول التنمية الإنسانية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، الأمن الإنساني بأنه: التحرر من الخوف والوقاية من الحاجة، وقد عدد التقرير سبع مستويات تشكل كلها محتوى الأمن الإنساني وهي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي [3].

والأمن الإنساني وفقا لهذا التقرير محوره الناس، فهو يتعلق بالكيفية التي يحيون بها، وبمدى حريتهم في ممارسة خياراتهم المتنوعة ووصولهم إلى الفرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبما اذا كانوا يعيشون في صراع أو في سلام، ويعرف تقرير لجنة الأمن الإنساني الصادر عن الأمم المتحدة لعام 2003، أنه الحماية الحيوية الأساسية لحياة جميع البشر بطرائق تعزز الحقوق والحريات والوفاء بها.

ويشدد مفهوم الأمن الإنساني على وجوب أن يكون الناس قادرين على رعاية أنفسهم ولديهم فرصة تلبية حاجياتهم الأساسية وكسب عيشهم مما يجعلهم أحرارا، فالأمن الإنساني عنصر حيوي من عناصر التنمية القائمة على المشاركة [4].

إذن نستنتج أن للأمن الإنساني مكونان أساسيين: الأمن من الحاجة والأمن من الخوف.

ومفهوم الأمن يجب أن يتحول من التركيز الحصري على أمن الأراضي إلى التركيز أساسا على أمن الإنسان، وأن يتحول من الأمن عن طريق التسلح إلى الأمن عن طريق التنمية البشرية المستدامة، ويدخل في إطاره الأمن السياسي كونه ضمان التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية بكل حرية، وللجميع دون تمييز أو استثناء ويتدخل كذلك الحق في الأمن السياسي، فهو ضمان حماية حقوق الانسان من القهر والاستبداد وتحقيق البناء الديمقراطي لدولة الحق والقانون، إذن عنصر الأمن، الإنسان، الحرية يشكلون مفهوم الأمن الإنساني.

وتقرير لجنة أمن الإنسان لعام 2003، يقول الأمن الإنساني يهدف إلى الحماية والتمكين من الحقوق في نفس الوقت، لأن الأمن السياسي يتشارك مع الأمن الإنساني لكونه جزء منه [5].

1 –الأبعاد الأساسية للأمن لصون الحقوق والحريات للإنسان

بما أن الأمن يعني البقاء فإنه هناك خمسة أبعاد أساسية للأمن وهي:

– الأمن العسكري: ويتعلق بالمستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذلك مدركات الدول بنوايا بعضها اتجاه البعض الآخر.

– الأمن السياسي: ويخص الاستقرار الذي تتمتع به مؤسسات الدولة ونظم الحكومات التي تستمد منها شرعيتها.

– الأمن الاقتصادي: مرتبط بالموارد والاسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة سلطة الدولة.

– الأمن الاجتماعي: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطويرها واستمراريتها.

– الأمن البيئي: ويتعلق بالمحافظة على المحيط المحلي والكوني لكل نشاط انساني [6]

إذ لم يعد الفعل والتأثير في العلاقات الدولية حكرا على الدولة القومية، إذ أصبح هناك فاعلون دوليون من غير الدول كالمنظمات الحكومية الإقليمية والدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية، فالامن الإنساني يأخذ المساحة الاجتماعية للعالم مركزا على الإنسان، فهو يولي اهتماما أكبر باحتياجات الأفراد في المجالات المختلفة.

ويمكن تحديد خمس انواع من التهديدات للأمن الإنساني وهي:

– المخاطر الفردية: مثل تعرض عدد من الأفراد إلى تهديد الجرائم والأمراض.

– المخاطر المجتمعية: مثل اتساع رقعة الضحايا لتشتمل قطاعات أوسع داخل المجتمع الواحد، مثل إنتشار الأوبئة والمشاكل البيئية في الدولة ذاتها.

– التهديدات العابرة للحدود مثل مشكلات الهجرة غير الشرعية واللاجئين.

– الأزمات الزاحفة: اتساع نطاق الخطر ليصبح أزمة إقليمية تهدد الأفراد في عدة دول مثل إنتشار الأوبئة القاتلة.

– الكوارث المحتملة: تحول الأزمات الزاحفة إلى نكبات وخسائر فادحة تمتد إلى عدة أقاليم مثل: الأعاصير، الكوارث النووية، المشاكل البيئية الأخرى [7].

2 – تعزيز الأمن للإنسان في الإطار الديمقراطي لصون الحقوق والحريات

تشكل الديمقراطية واحدة من القيم والمبادئ الأساسية والعالمية وهي تستند إلى إرادة الشعب المعبر عنها بحرية، وتتصل بسيادة القانون وممارسة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والفرد محور أساسي بين الديمقراطية والأمن الإنساني، وقد أكدت الدول الكبرى في قمة مجلس الأمن لعام 1992، الأفكار والآراء حول الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية الإقتصادية ويكون ذلك:

- تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع وضمان الحقوق الاجتماعية للمواطنين.

- التعددية السياسية آي ممارسة الناخبين حقهم في إختيار ممثليهم لإدارة شؤونهم لفترة زمنية محددة.

- التداول السلمي للسلطة.

فاعلاء المبادئ الديمقراطية هو خطوة باتجاه تحقيق الأمن الانساني، وهذا يتطلب لبناء مؤسسات قوية وتثبيت سلطة القانون، لذلك شهدت مفاهيم الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان محور الاهتمام العالمي خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة [8].

أ – مفهوم الحقوق والحريات العامة

تعرف الحرية على أنها مجموع الحقوق المعترف بها والتي اعتبرت أساسية في مستوى حضاري معين، ووجب بالتالي أن تتمتع بوضعها هذا الحماية القانونية التي تكفلها الدولة لها، وتضمنها بعدم التعرض لها وبيان وسائل حمايتها [9].

الحرية بالمفهوم الاجتماعي تعني القدرة على القيام بكل ما لا يمنعه القانون وبالمفهوم السياسي هي مجموع الحقوق المعترف بها للفرد والتي تحد من سلطة الإدارة [10].

وتقسم الحقوق والحريات إلى قسمين رئيسيين هما: الحقوق والحريات الفردية التقليدية والحقوق الاجتماعية، حيث تشتمل الأولى على الحريات الشخصية والحريات الفكرية وحريات التجمع والحريات الاقتصادية، وتقسم الحريات الشخصية إلى: حرية التنقل، حرية العقيدة، حرية التعليم، حرية الصحافة، حرية المسرح والسينما، حرية الرأي، أما الحريات الاجتماعية فتتضمن حق العمل وما يترتب عليه من حقوق وضمانات [11].

الحريات بمثابة رخص بينما الحقوق مستخلصة من مبادئ القانون الطبيعي، والحق مظهر من مظاهر الحرية، وأن الحريات العامة والحقوق الطبيعية هما مترادفان [12].

ب – علاقة الأمن الإنساني بحقوق الإنسان وحرياته

أضحت فكرة تعزيز حقوق الإنسان من خلال أطر جديدة ومن أهمها الحق في الحصول على الغذاء والرعاية الصحية والتعليم...إلخ، فهناك تناسب قوي بين مفهوم الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، فالأمن الإنساني شرط لإرساء حقوق الإنسان، كما أن تحقيق بعض جوانب الأمن الإنساني هو غاية من غايات حقوق الإنسان، وإن كان تناول الأمن الإنساني كحق يمكن إدخاله في منظومة حقوق الإنسان، إلا أن هذه الحقوق يصعب تحقيقها في حال غياب الأمن الإنساني، ومن ثم يمكن النظر إليه على أنه عامل من عوامل تنمية حقوق الإنسان، ويرى جانب من الفقه الدولي أن الأمن الإنساني هو السبيل للتوفيق بين فكرتين راسختين في ميثاق الأمم المتحدة، تعزيز حقوق الإنسان من جهة وضمان السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول من جهة أخرى.

ويمكن القول أن حقوق الإنسان من شأنها أن تشكل إطار معياريا يحدد جانبا من مضمون الأمن الإنساني والانتهاكات الممارسة على حقوق الإنسان ماهي إلا تهديدات وجد الأمن الإنساني للتصدي لها [13].

فلقد أقرت مختلف المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، الحق في الحرية وأكدت على مختلف الحريات تعتبر حقوقا أساسية للإنسان، كما أكدت على ان من حق الإنسان ممارسة الحقوق المكفولة له بكل حرية، وحظرت هذه المواثيق استبداد الإنسان وتعذيبه بأي شكل من الأشكال أو حجزه أو اعتقاله بدون مبرر قانوني، ولقد استعمل مصطلح حق الإنسان في الحرية للدلالة على الحرية الشخصية للفرد، وحماية حقوق الانسان عموما تنظر إلى الإنسان كعضو في المجتمع يخضع للمتغيرات التي قد تؤثر إما إيجابا او سلبيا على تمتع الإنسان بحريته، ولقد عزز العهد الدولي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لحرية الإنسان، من خلال النص على ضرورة تمكين الإنسان من ممارسة نشاطه الاقتصادي والاجتماعي، حيث من شأن هذه الحقوق تحرير الإنسان من مختلف أشكال العبودية [14].

ثانيا: اهمية تكريس الأمن لصون الحقوق والحريات

من أجل صون الحقوق والحريات داخل المجتمع، يكون الأمن السياسي كبعد من أبعاد الأمن الإنساني، فتصان الحقوق والحريات للإنسان وحمايتهم من التهديدات المختلفة وتمكينهم في نفس الوقت من تولي زمام أمور حياتهم بأنفسهم، فهو يرتبط ارتباطا متينا بحقوق الإنسان، لأن الأمن الإنساني شرط وغاية في ذات الوقت [15].

ويمكن للأمن السياسي أن يشكل حماية فعلية لحقوق الإنسان عند الاعتراف به كحق قانوني، فهو يهدف إلى منح فرص كبيرة لمشاركة المواطنين في صياغة وتنفيذ الإستراتيجيات لمواجهة التهديدات للإنسان بمجتمعه وممارسة كل حرياته، حيث يهدف الأمن الإنساني إلى تعزيز دور المجتمع المدني ودعمه بالمزيد من الموارد للقيام بمبادرة جادة من أجل حماية الحقوق والحريات الأساسية للمواطن وضمان احترامها فالمواطنين المهضومة حقوقهم، لا يمكن أن يحيوا بسلام إلا بأعمال جميع حقوق الانسان، باشتغال جميع المنظمات الاجتماعية وتكاثفها.

1 – تعزيز الحكم والتمكين

وبما أن مفهوم الأمن الإنساني مفهوما ديناميكيا وليس جامدا، يختلف باختلاف المجتمعات وفي أدبيات العلاقات الدولية التي تعرف مفهوم الأمن الإنساني، نجد اتفاقا حول تعريف المفهوم من خلال عنصرين وهما: الحماية وذلك من خلال الاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية وتحديد التهديدات التي تهدد أمن الإنسان تهديدا خطيرا ثم بذل مجهود حقيقي من خلال المؤسسات الوطنية والحكومية وغير الحكومية، لحماية هذا الأمن والعنصر الثاني هو التمكين ويكمن ذلك بتوفير مناخ من الديمقراطية واحترام الحريات العامة مثل: حرية الصحافة، حرية الحصول على المعلومات، حرية التنظيم، حق المشاركة السياسية، الانتخابات الحرة، حيث أنه يستطيع الناس أن يطالبوا باحترام كرامتهم إذا ما انتهكت والدفاع غن أمنهم، اذا ما تم تهديده [16].

إن التصور الدقيق للأمن الإنساني يتواجد فيه غدة أنواع من الحقوق والحريات التي هدفها التحرر من الخوف والحاجة، فضلا عن حرية المرء في التصرف لصالحه، وأهمية شرعية الحكم في دعم الحقوق الأساسية والسياسات التي تمكن المواطن من اكتساب القدرة على مواجهة المخاطر والتهديدات، أي انتهاج أسلوب التمكين من حقوق الإنسان [17].

وما هو ضروري للديمقراطيات الحديثة، وجود حياة مؤسساتية منظمة للحكومات النامية، فالأمن السياسي يعمل على تحسين مستوى الأداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي عبر مؤسسات تتسم بالكفاءة في تقييم مدى احترام حقوق الإنسان في جميع الأصعدة وأداء السياسات بشكل شرعي وسليم، وحقوق الإنسان لا معنى لها في غياب التمكين الذي يستند إلى توعية المواطنين بحقوقهم، فيعتبر المواطن مشاركا وفاعلا في المجال السياسي، خاصة على المستوى التشريعي ويكون أيضا بتمكين فئة الشباب والنساء بتحديد مسار مجتمعهم ومستقبلهم، وذلك بفتح الحوار المعمق وإعطاء الفرصة لهم للتعبير عن أراءهم كشركاء في قضايا الأمن جميعا وغلى الدولة تشجيع هذه الفئات، الأمن السياسي بذلك له دور كبير في تمكين المواطنين من إدراك حقوقهم وتوظيفها، من خلال منحهم مهام وأدوار مؤسسية في مختلف المجالات.

حتى الأمن السياسي له دور في رفع الوعي السياسي لدى فئة النساء، وخاصة توعيتهن بحقوقهن القانونية وضرورة المطالبة بها، فقضايا المرأة لا تنفصل عن قضايا المجتمع ككل، وأيضا تعزيز تمكين المرأة بالمشاركة الفعلية[18].

2 – مظاهر تكريس الأمن السياسي لحماية الحقوق والحريات

الأمر يقتضي ضرورة وجود أمن سياسي، عن طريق منح الفرص للمواطنين بأن يباشروا السيادة التامة على الموارد الطبيعية ويسيطروا على إمكانيات استغلالها والاستفادة منها، دون الاعتداء على هذه السيادة، لأنها حق أساسي وله أثر فاعل في دعم الوحدة الوطنية، فمن حق المواطن الأساسية توافر مجتمع عادل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، يحرر ذاته من العوز والفقر [19].

إن الحقوق السياسية بحاجة إلى كل من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهذه الأخيرة أيضا لا تستقيم أوضاعها دون وجود حريات سياسية وحقوق مشاركة قوية.

الأمن السياسي يقتضي الالتزام بدستور يلقى قبول وتأييد شعبي ويحمي الحقوق والحريات، وضمان مشاركة المواطن ومؤسسات المجتمع المدني، والإعلام في سن التشريعات بالإضافة إلى المساءلة والمحاسبة.

أ– الديمقراطية

أكد إعلان فيينا لعام 1993، غلى الديمقراطية حيث أشار بوضوح إلى أنها حق من حقوق الشعوب، وهي صارت شرطا جوهريا لنيل الحقوق السياسية، وأن الحق في الديمقراطية هو حق شامل يتضمن جميع حقوق الانسان دون إستثناء، قائم أساسا على التكامل بينه وبين

الحق في التنمية الذي يشتمل على أوجه التقدم الإجتماعي والاقتصادي، وبالتالي فإن الحق في الديمقراطية يساهم في ترسيخ التنمية، وهذه الأخيرة تساعد على تعزيز الديمقراطية السياسية، التي لا تكتمل إلا باتخاذ تدابير اقتصادية واجتماعية متوافقة مع إستراتيجيات التنمية التي لا تكون بدورها قابلة للتنفيذ أيضا، إلا اذا استمدت مشروعيتها وعناصر قوتها من المشاركة الديمقراطية فيها، فهناك تكامل بين التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ينتج عنه توهج الأمن الإنساني والسياسي، والحق في الديمقراطية هو أساس الأمن السياسي وذلك من خلال اعتماد فكرة التكامل بين أمن الفرد وأمن الدولة والمجتمع وأن المواطن هو المحور الأساسي

للأمن عامة [20].

ب – المجتمع المدني والأطراف غير الحكومية

إن المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المجتمع المدني تعمل على دمقرطة الوصول إلى المعلومة، حرية التعبير، المشاركة السياسية، الوقوف عند الحقائق، دعم المطالب الشرعية وتقويتها، الرفع من مستوى القدرات والتمكين، العمل التوعوي، وهاته الفواعل تساهم في ظهور شكل جديد من العمل السياسي إلى جانب التمثيل السياسي المبني على الحقوق الفردية والفاعلون فيه هم الأحزاب السياسية.

يشكل التأثير المتزايد للأطراف الفاعلة غير الحكومية، سمة من سمات الديمقراطية على المستوى الداخلي أو الخارجي، ويعتبر دورها شرطا مسبقا من الشروط اللازمة لنشوء الديمقراطية، تتسم بالطابع التشاركي على صعيد العالم وتساهم أيضا في تفسير السياسات والتصدي للتوجهات السياسية للقادة، وحل مشاكل عدم المساواة والمشاركة السياسية، وحل كل مشاكل المجتمع الاجتماعية.

والمؤسسات المدنية تتحول إلى هيئات تدار ديمقراطيا بواسطة أعضاءها ويتعلمون من خلالها المواطنين ممارسة الديمقراطية، فالمجتمع المدني فاعلا مستقلا نسبيا عن الدولة التي لا تتحكم فيها، فالمجتمع المدني يساعد على الاندماج الاجتماعي للمواطنين في منظومة الحكم، وأيضا يعمل على التوفيق بين مصالح المجتمع السياسي ومجموع مصالح المواطنين، وهذا يعني تحقيق اللامركزية والمشاركة والتكامل بينه وبين الدولة، فتكون للمجتمع المدني إسهامات في مجال القانون وفي مجال الديمقراطية التشاركية [21].

ج – الإعلام

يعتبر الإعلام أداة تغيير أساسية على إعتباره مقوم أساسي للحق في الأمن السياسي، ومن أشد وسائل الترويج له في المستقبل لأن دوره لا يتوقف عند حد التعبير عن الرأي وحسب، وإنما المساهمة في عملية تكوين هذا الرأي، بالإضافة إلى توعية المواطن بأهمية حقوقه، كونه آلية من آليات التي يستخدمها المواطنون لمحاسبة حكومتهم [22].

إن المقصود بالإعلام إيصال وتقاسم المعلومة بشكل سريع حتى يتسنى أسماع أصوات جميع الشعوب وهو الهدف الذي يسعى إليه الفاعلين التنمويين، وخصوصا الإعلاميين اي دمقرطة الوصول إلى المعلومة بالامتناع الفعلي من الحق في الوصول إلى المعلومات العامة وحرية التعبير،

فالمرور من مستوى الحدث إلى مستوى قضية، يمكن عن طريقها حشد الدعم والترافع بشأنها وخاصة قضايا المرأة والشباب المحرومين من باقي أعضاء المجتمع وذلك بتوظيف وسائل الإعلام لتوعيتهم بأهمية دورهم كفاعلين.

وحسب المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فإنها تنص: لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الرأي حرية اعتناق الآراء دون تدخل واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون التقيد بالحدود الجغرافية[23].

الأمن السياسي له أسس ومبادئ وشروط تساهم في تجسيده كحق من حقوق الإنسان وجوهر هذه الأسس هي التقيد بحكم القانون وبالديمقراطية، وتلتزم كل السلطات فيها بتوفير الضمانات القانونية، القضائية، السياسية، الادارية، لحماية حقوق الإنسان، فالدولة تستمد قوتها من التطبيق الفعلي المعلن لمبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص، إتاحة المجال العملي للمواطنين للمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بشؤون حياتهم [24].

الخاتمة

مما سبق نستنتج أن:

– موضوع الأمن يكمن في الحفاظ على بقاء الدولة واستقرار النظام الدولي وان تتضارب فيه مصالح الدول، باختصار الأمن القومي هو المفهوم التقليدي للأمن، لكن مع نهاية الحرب الباردة حدثت تحولات هاته في ميدان العلاقات الدولية، إذ ظهرت تهديدات جديدة خارج النطاق العسكري وذات قدرة تدميرية تفوق أحيانا القدرة التدميرية للحروب ليصبح الفرد وضمان كل أشكال حريته وتوفير حقوقه موضوع الأمن وليس الدول، لنكون أمام الأمن الإنساني المتمثل في إشباع الحاجات الأساسية للشعوب في إطار التعاون المتبادل وهو بذلك شأن عالمي مع التركيز على حماية الفرد وبقاءه وحريته.

– الأمن السياسي قائم على فكرة الوعي الإنساني ويرتبط بالسلوك الإنساني فهو مجموع من العمليات المرتبطة بالسلطة والوظيفة والنفوذ والصلاحيات التي تتفاعل وتتشابك في إطار بناءي وتنظيمي معين، يتضمن أنماط متداخلة متعلقة بحياة المواطن أي أنه يبني مرتكزاته على أمن المواطن باعتباره كائن حركي قابل للتطور ومدرك لشرعية المطالبة بحقوقه وحرياته.

– الأمن السياسي يمكن الحصول على الحد الأدنى من الإشباع الحقوقي والحريات من خلال التصدي لسياسات العنف والقهر السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان وبذلك الأمن السياسي يعتبر من أهم جوانب الأمن الإنساني ويستند إلى النظام الديمقراطي وبذلك تحمى الحقوق والحريات.

– تعزيز الأمن الإنساني من خلال الإطار الديمقراطي اي من خلال الحكم الرشيد والمشاركة والتعددية والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، فاعلاء مبادىء الديمقراطية هو خطوة باتجاه تحقيق الأمن الانساني، ويعزز إحترام حقوق وحريات الإنسان.

– إن الفرد من المنظور الآمن الإنساني لم يعد ولا يجب أن يكون محميا من قبل الدولة الوطنية وحدها، بل لابد أن يكون محميا من قبل العالم ككل ولهذا يعني أن أمن الفرد يتجه لكي يكون معولما.

– إن الأهداف التي يتطلع لها الامن الإنساني غالبا ما تكون هي نفسها المراد تحقيقها عن طريق توظيف الأمن السياسي كحق من حقوق الإنسان فهو يهدف إلى إحترام وحماية الحقوق والحريات الأساسية.

– هناك تشابك بين الأبعاد الأمنية لأنها وليدة الارتباط بين الحقوق السياسية والحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر علاقة نفعية.

قائمة الهوامش

1 – محمد خير العيسى: مفهوم الأمن في الاسلام، مجلة الدراسات الأمنية، العدد الأول، حزيران 2003، ص: 01

2 –سيد أحمد قوجيلي: تطور الدراسات الأمنية ومعظلة التطبيق في العالم العربي، مجلة الدراسات الأمنية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد: 169، ط.1، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، سنة: 2012، ص: 9 ومابعدها.

PNUD, rapport mondial sur le développement humain,paris,economia,1994,p56 -3

4 – تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية: الإنسان والتنمية البشرية، سنة 1994، النيويورك، برنامج الأمم المتحدة الانماءي

www.humansecurity-chos.org -5

6– بن عنتر عبد النور: تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد: 155، سنة: 2005، ص: 57

7 – سليمان عبد الله الحربي: مفهوم الأمن، مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، العدد: 19، سنة: 2008، ص: 12.

8 – علي كاظم المعموري، بسمة ماجد السعودي: الأمم المتحدة والتضحية بالأمن الإنساني في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ط.1، سنة: 2011، ص: 14.

9 – منيب محمد ربيع: ضمانات الحرية في مواجهة سلطة الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عين شمس مصر، سنة: 1993، ص: 127

Andre lalande,vocabulaire technique et critique de la philosophie,edd,p.u.f,paris,p:559 -10

11 – ثروت بدوي: النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، د.ط، سنة: 1975، ص: 418

12 -يحي الجمل: النظام الدستوري في مصر العربية، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، د.ط، سنة: 1974، ص: 143.

13 - خولة يوسف، أمل يازجي: الأمن الإنساني وابعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 28، العدد الثاني، سنة: 2012، ص ص: 540- 541

14 - الطاهر زخمي: حرية الإنسان في ظل المتغيرات الدولية، دراسة على ضوء أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، المجلة الدولية للقانون، سمة: 2016، ص: 08

15 - تقرير لجنة أمن الإنسان لسنة 2003، المرجع السابق.

16- http://www.digital.ahram.org

17- تقرير لجنة أمن الإنسان لسنة 2003، المرجع السابق

18 - محمد سيد فهمي: المشاركة الإجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث، د.ط، مصر، سنة: 2004، ص: 124.

19 - منير غني النصري: مبدأ الشرعية في الفكر الإسلامي والعالمي، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، مصر، سنة: 2005، ص: 39.

20- http://hrlibrary.umn.edu/arab/b100.html

21-http://mcsr.net/news34

22 - قدري علي عبد المجيد: الاعلام وحقوق الإنسان، قضايا فكرية ودراسة تحليلية وميدانية، دار الجامعة الجديدة للنشر، د.ط، الإسكندرية، سنة: 2008، ص: 115

23-https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html

24 - سعد البشير: حقوق الإنسان، دراسة مقارنة بين القانونين الأردني والمواثيق الدولية، دار روائع مجدلاوي، ط.1، الأردن، سنة: 2002، ص: 93.